الزّعمُ في مسائلِ الحروفِ الأُحاديةِ

عدنان محسن سلطان أ. د. محمّد حسين عليّ زعيّن

المُلخص:

تختصُ هذهِ الدراسة بمصطلحٍ متداولٍ قبل التأليفِ النحويّ بدلالاتٍ مُتعددة ، من دون أَنْ يضبط أحدٌ حدودهُ ، ويكشفُ أبعاده ، ومفهومهُ على الرغم من تردده على ألسنةِ النحويّينَ كثيرًا ، حتى نشأَ وكأنّهُ مُصطلحٌ عُرفي تعارفَ عليهِ النحويون فيما بينهم تاركينَ للقارىء مهمة استنباط دلالاتهُ من سياقِ الكلامِ الوارد فيهِ ؛ لَأنَّهم اعتادوا استعمالَهُ فترسخَ مفهومه في اذهانهم وهم يحاولون التقعيد للأحكام النحوية المُختلفة ؛ لذا لم تدعوهُم الحاجةُ إلى حدّهِ ؛ لشيوعهِ وشهرته فأصبحَ ظاهرةً تمتدُ جذورُها إلى عصرِ ما قبلَ التأليف في النحوِ العربيّ ، حتى وصلَ صداها للمُحدثينَ ، وتوصلتْ الدراسةُ إلى أَنَّ دلالاتهُ المُختلفة ألبستهُ ثوبَ المُشترك اللفظي ، فضلًا عن المعنيينِ المُتضادينِ كالقولِ الصادقِ ، والكاذب ، وبذلكَ يدخلُ تحتَ مظلةِ الأضداد.

Abstract

This study deals with a term that was used before the grammatical composition with multiple connotations without anyone defining its limits or revealing its dimensions and concept, despite its frequent repetition on the tongues of grammarians until it emerged as if it were a conventional term. Grammarians agreed upon it among themselves, leaving the reader with the task of deducing its connotations from the context of speech because they were accustomed to using it, so its concept became entrenched in their minds while they were trying to establish grammatical rules. Therefore, they did not need to define it due to its prevalence and fame until it became a phenomenon whose roots extended to the

. era before the composition of Arabic grammar

مُصطلحُ الزّعمِ في اللغـةِ:

الزَّعمُ مصدرٌ للفعلِ الثلاثي(زَعَمَ) ، معناهُ الْكَذِب ، أو القولِ[1] ، ولم يبتعدْ ابنُ منظور عن هذهِ المعاني كثيرًا ، فيَكُونُ عندهُ بِمَعْنَى القول الباطل ، والكَفالة ، والضَّمان، والقولُ ، ووعدَ[2] ، وبمعنى(حكى) الدال على التضعيفِ والتشكيكِ وأَكْثَر مَا يُسْتَعْملُ فِي القبيحِ أحيانًا كثيرة[3] ، إذن يتضحُ عِبر المعنى اللغويّ ، أَنَّ مصطلح(الزعم) هو الأقربُ إلى المشتركِ اللفظي لمجيئهِ بدلالاتٍ مختلفة ، واستعمالاتٍ متنوعة تعبرُ عن دلالتينِ ، دلالةُ القولُ

(الصائب) ودلالةُ القول(الخاطيء) ، وهذا يكسبهُ معنى الأضداد.

الـزّعمُ في اصطـلاحِ النحويّنَ:

أمّا بشأنِ حدٍ صريحٍ للزعمِ عند النحويّنَ فأقدمُ ما يمكنُ أن نتوسّلَ بهِ هو إشارات لبعضِ النحويّنَ ، نحو قولِ السيرافيّ(ت367هـ):((وأمّا "زعمت" فإنهُ قولٌ يقترنُ بهِ اعتقادٌ ومذهب ، وقد يصحُ ذلكَ وقد لا يصحُ ، ولو كان الزعمُ في معنى القولِ المحض لُحكي ما بعدهُ ولم يُنصبْ ، كما يُفعلُ ذلكَ بعدَ القولِ ، إذا قُلتَ: قالَ زيدٌ عمرو قائم))[4] ، نلحظُ في نصّ السيرافي الآنف الذكر وهو يُحدد معناهُ بمعنى(الاعتقاد) و(المذهب) لكنهُ لم يرتضِ دلالتهُ على القولِ(المحض) ، أمّا ابنُ مالك(ت672هـ) فرجحَ دلالتهُ على القولِ في غير صحتهِ[5].

مُقدمة

الحمدُ للهِ ربّ ، والصلاةُ والسّلام على نبينا محمّد ، وعلى آلهِ الطيبينَ الطاهرينِ ، أمّا بعدُ:

فلو تتبعنا لفظ(الزّعم) نجدُ جذورهُ تضربُ في القِدمِ – ما قبلَ التأليفِ النحويّ– إذ دعتْ إليهِ جملةٌ من المسوغاتِ كقراءةِ القرآنِ ، ونقلُ الحديثِ النبوي الشريفِ ، وكلام العربِ(شعرهُ ونثرهُ) ، لذا اخترتُ أنْ يقومَ هذا البحث على دراسةِ(الزّعمُ في الحروف الأُحادية) ؛ لفهم دلالاته وفق هذهِ الحروفِ ، وتلّمسُ مواطن معانيه في سياقِ التركيبِ النحويّ ، عِبْرَ متابعة الحروف الأُحادية في أداءِ معانيها وفقَ السياق الواردة فيهِ ، إذ حظيتْ هذهِ الحروفُ ومعانيها بالعنايةِ والدراسة في متونِ كُتب النحوِ العربيّ ، وفي غيرِها من كتبِ اللغويّنَ والمُفسرينَ ، كما حظيتْ الحروفِ الثنائيةِ والثلاثية بعنايةِ هذهِ الدراسةِ ؛ لذا نجدُ النحويّنَ قد اختلفوا في معاني هذهِ الحروف وبُنيتها واستعمالاتها ، لذا سأشيرُ في هذا البحثِ إلى دلالةِ الزّعمِ الوارد في المسائلِ النحوية المُتعلقة الحروفِ الأُحاديةِ ، كالآتي:

-الزعمُ في مسألة معاني حرف(الفاء).

أثارتْ هذهِ المسألة جدلًا واسعًا بين النحويّنَ وصلَ صداهُ إلى العصرِ الحديث ، فالفاءُ حرفٌ أُحادي بسيط البنيةِ يحملُ دلالاتٍ مُتعدّدةً ، فقد تكونُ زائدةً ، أو عاطفة ، أو ناصبة ، ومُهملةِ التي لا عملَ لها لكن الكوفيّنَ يرون أَنَّها ناصبةٌ للفعلِ المضارع ، نحو:(ما تأتينا فتحدّثَنا) غير أَنَّ سيبويهِ ينصبهُ بـ(إنْ)المُضمرة بعدها[6] ، كما أنّها تأتي للتّرتيب مع التّشريك وهو معنوي: كقولنا: قامَ زيدٌ فعمرُو ، وهذا ما أنكرهُ الفرّاء(ت207هـ) – أي الترتيب مُطلقًا – كذلكَ تأتي للتّعقيبِ ، وللسببيةِ ، وقيلَ: للاستئنافِ ، غيرُ أَنَّ ابنَ هشام رأى أنّها في ذلكَ تفيد العطف[7] وعند ابنِ جني(392هـ) تفيدَ معنى الْفَاء التَّفَرُّق وعلى مُوَاصلَة أَي الثَّانِي يتبع الأول بِلَا مهلة[8] .

يتضحُ لنا أَنَّ للنحويّنَ كلامًا كثيرًا بهذا الشأنِ ما جعلَ أقسامها تلتبسُ مع معانيها فمنهم من ذهبَ إلى أنّها عاطفةٌ ورابطةٌ للجوابِ ، وزائدةٌ ، وللتّرتيبِ وللتّعقيبِ ، وتبقى هذهِ المعاني فروعًا لها ، لكن المعنى المركزي والأساسي للفاءِ والأشهرُ هو(العطف) ، والمهمُ في كلّ هذا أَنَّ(الفاء) السّببية ، وهي حرفُ عطفٍ ، يُنصبُ الفعلَ

المضارعَ بعدهُ بإضمار أنْ ، وهذا مذهبُ البصريّنَ[9] ، أمّا بشأن معانيها فقد انقسمَ النحويون بينَ مؤيدٍ ، ومُنكرٍ فيما تدلُّ على معنى(الواو) فقد أنكرَ سيبويهِ ذلكَ ، بقولهِ:((وممّا يدلّكَ أيضًا على أنَّ الفاء ليستْ كالواوِ قولكَ: مررتُ بزيدٍ وعمرو، ومررتُ بزيدٍ فعمرو، تريدُ أن تعلم بالفاء أنَّ الآخر مرّ بهِ بعد الأول ، وتقولُ: لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ ، فلو أدخلتَ الفاءَ ههنا فسدَ المعنى))[10] ، وقد تقعُ(الفاء) بمعنى(الواو) عند ابنِ هشام(ت761هـ) مُحتجًا ، بقولِ امرىء القيس:

قفا نَبكِ من ذِكرَى حَبيبٍ ومَنزِلِ بسِقطِ اللّوَى بينَ الدَّخولِ فحَومَلِ[11]

فـ(الفاء) في(فحومَلِ) بمعنى(الواو) مُزعمًا الأصمعيّ بذلكَ ، إذ يقولُ:((وَزعمَ الْأَصْمَعِي أَنَّ الصَّوَابَ رِوَايَته بِالْوَاو ؛ لِأَنَّهُ لَا يجوزُ جَلَستُ بَين زيدٍ فعمرو))[12] ، فتزعيمهُ للأصمعي في نصّهِ هذا يدلُّ على القولِ(الصواب) ، فالواوُ تجمعُ بينَ الشيئينِ ، نحو: قامَ زيدٌ وعمرو، فجائزٌ أنْ يكونا كلاهما قاما في حالةٍ واحدةٍ ، وكان للبغداديُّ(ت1093هـ) رأيٌ في ذلكَ بيد أنّهُ أنكرَ مجيء(الفاء) بمعنى(الواو) وهو يضعّفُ مذهبَ الأصمعي في ذلكَ ، بقولهِ:((فقالَ الأصمعيُّ، وكان ضعيفًا في النحو، غير أنّهُ كان ذا فطنة: أطبقتْ الرواةُ على "بين الدخولِ وحومل" ولا يجوزُ فحومل ، لأنّهُ ليس يقصدُ بيان أنَّ يكون الشيئانُ أحدهما بعدَ الآخر، ثم يكونُ الشيء بينهما ، إنّما يريدُ أنّهما لا يجتمعان))[13] ، ومن المعاني التي تخرجُ إليها(الفاءُ) كـ(الزيادةِ) ، فذهبَ الأخفشُ(ت215هـ) إلى إمكان مجيء زيادتها حسب تزعيمه لمن ادّعى ذلك ، إذ يقولُ:((وزعموا أنّهُ يقولون "أَخُوكَ فوُجِد" "بل أخوكَ فَجُهِدَ" يريدون "أخوك وُجِدَ" و"بل أخوك جُهِدَ" فيزيدون الفاء))[14] .

نلحظُ أنَّ تزعيم الأخفش في نصّهِ هذا للنحويّنَ الذين جوّزوا زيادتها يحملُ دلالةَ(الادّعاء)– أي: نقل الكلام كما هو من دون تخطئتهِ أو الحكمُ بصوابه ، إذن الأخفشُ يُجيز زيادتها[15]

أمّا دخولها على الخبرِ فاشترطَ أبو حيان(ت745هـ) أنْ يكون الخبرُ أمرًا ، مُزعّمًا من قالَ خلاف ذلكَ ، بقولهِ:((أجازَ الأخفشُ دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداةَ الشرطِ ، نحو: زيدٌ فمنطلقٌ ، وزعمَ أنّهم يقولون: أخوكَ فوجد ... والقائلُ: زيدًا فاضربْ ، كأنّهُ قالَ: ما يكن من شيء فزيدًا اضربْ ، فلا يلزمُ من جوازِ هذا جواز: زيدٌ فمنطلقٌ ؛ إذ ليسَ الخبرُ أمرًا))[16] ، نلحظُ إجازة الأخفش بزيادةِ(الفاء) في الخبرِ مُطلقًا ، فجاءَ تزعيم أبي حيان تخطئة لهُ ؛ لعدمِ قبولهِ ما ذهبَ إليهِ ، وهكذا يتبينُ لي أنَّ تزعيمَ أبي حيان لهُ يدلُّ على معنى القول(الخاطىء) ، ومن المحدثينَ الذينَ قالوا بزيادتها الصبان(ت1206هـ) ، إذ عدَّ زيادتها ؛ لتزيّن اللفظ من دون أنْ يُستعملَ مُصطلح(الزّعم) بأي شكلٍ من أشكالهِ التي يردُ بها كالتخطئةِ ، أو الصواب وغير ذلكَ[17] ،، ونجدُ الأستاذُ مصطفى الغلاييني(ت1366هـ) قد ذهبَ إلى أبعد من هذهِ الآراء فيرى زائدتها تزيينًا لِلّفظِ ، نحو "أخذت عشرةً فحسبُ"[18] .

بلحاظِ ما تقدّمُ يتبينُ للباحثِ أنَّ دلالةَ(الفاء) تتحدّدُ وفقَ سياق الحال والقرينة الواردة فيهما ، ففي قولنا: (حضرَ الطلاب طالبًا فطالبًا) فلا شكَ أنّها أفادتْ(الترتيب والتعقيب) ، فالحالُ يخبرنا حضورَ الطلابِ طالبٌ بعد طالبٍ بلا مُهلة ، كذلكَ إفادتها لمعنى السببية نحو: لا تأكلْ كثيرًا فتمرضَ ، أمّا الزائدة فتكون لتوكيدِ الكلامِ أو تزيينهُ ، وتتصلُ عادةً بـ(قد) ، و(حسب) ، و(صاعدًا) ، وغير ذلكَ من المعاني.

-الزعمُ في مسألةِ أصل(تاء القسم).

لم يقتصرْ القسمُ على العربِ فحسبٌ ، بل عرفتهُ الشعوبُ الأخرى ، لكونهِ وسيلة من وسائلِ تأكيد وتعضيد الكلامِ أو الخبرِ، ففي اللغة فالحلفُ اليمين: نحو: أُقسمُ باللهِ إقسامًا ، أي: حلفَ باللهِ ، فَأَمَّا الْيَمِينُ فَالْقَسَمُ[19].

أمّا معناهُ في الاصطلاح النحوي فقد أشارَ إليهِ سيبويه وهو عن يُزعّمُ الخليلِ بلزوم ملازمة النون في جملتهِ للام ، بقولهِ:((اعلمْ أنَّ القسم توكيد لكلامك ، فإذا حلفتَ على فعلٍ غير منفي لم يقعْ لزمتهُ اللامُ ، ولزمتْ اللام النونُ الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمةِ ، وذلكَ قولك: واللَّه لأفعلنَّ ، وزعمَ الخليلُ: أنَّ النون تلزم اللام كلزوم اللام في قولِكَ: إنْ كان لصالحًا، واللام بمنزلةِ النونِ في آخر الكلمةِ))[20] ، واضحٌ من نصّ سيبويهِ أَنّهُ أرادَ بتزعيمِ الخليلِ هو(القول الصواب) بلزومِ النونِ لجملتهِ ، وللقسمِ حروفٌ – أدوات– وتعدُّ من حروف الجرّ التي تدخلُ على الاسمِ فتجرهُ مُضيفة لهُ الحلف إلى المحلوف بهِ ، وحروف القَسَمِ أربعة هي:(الباء ، الواو ، التاء، اللام) ، وأكثرها استعمالًا الثلاثة الأُول[21] .

وما يُهمنا في هذهِ المسألة هو حرفُ(التاء) وما اختِلفَ في أصلهِ ، إذ تعدُّ(تاء القسم) من حروف الجرّ فلا تدخلُ إلاّ على لفظ الجلالةِ(الله) –عزّ وجلَّ– إذ يُشيرُ سيبويهِ في(باب ما يكون ما قبلَ المحلوف بهِ عوضًا) ، بقولهِ:((وأمَّا قولهم: ذا، فزعم الخليل أنّهُ المحلوف عليهِ ، كأنّهُ قالَ: إي واللهِ للأمر هذا ، فحذف الأمر؛ لكثرةِ استعمالهم هذا في كلامِهم)) [22] ، فتزعيمُ سيبويهِ للخليلِ في نصّهِ هذا يحملُ دلالةَ(القول الصواب) بتجويز ما ذهبَ إليهِ أستاذهُ بحذفِ المحلوفِ بهِ عوضًا عن المحلوفِ عليهِ ، ولا تُحذفُ التاء إذا أُريد بها معنى التعجبِ[23] ، وذهبَ الزجاجُ(ت311هـ) وآخرون إلى أَنَّ التاءَ تختصُ بالدخولِ على لفظِ الجلالةِ(الله) ، فضلًا إمكان مجيئها بدلًا من الواوِ[24] .

أمّا موقفُ المُرادي(ت749هـ) تجاهُ هذهِ المسألة ، فقصرَ دخولها على لفظِ الجلالة(الله) ، إذ يقولُ:((فأمّا تاءُ القسمِ: فهي من حروفِ الجرّ، ولا تدخلُ إلاّ على اسمِ اللهِ ، وحكى الأخفشُ دخولها على الرب ، قالوا: تربِ الكعبة ، وخصَ بعضُهم دخولها على الربِ ، بأنْ يُضاف إلى الكعبةِ ، وليس كذلكَ ، لأنّهُ قد جاءَ عنهم: تربي ، وحكى بعضُهم أنّهم قالوا: الرحمن ، وتحياتك ،))[25] ، نلحظُ بتضعيفهِ لرأي الأخفشِ الذيْ أجازَ دخولها على(ربَّ) عِبرَ استعمالهِ الفعل(حكى) ، أمّا استعمالُهُ للفعلِ نفسهُ بشأنِ من جوّزَ دخولها على(ترب الكعبةِ ، الرحمن ، وتحياتك) فيُراد بهِ معنى القولِ الشاذ ، وفي موضعٍ آخرٍ ذهبَ معَ من قالَ بتضعيف كون(التاء) بدلًا من (الواو) ، و(الواو) بدلًا من (الباء) فعدَّ ذلكَ بغير الصحيحِ وبلا دليلٍ ، بقولهِ:((وقولهم: إنَّ التاءَ بدلٌ من الواوِ، والواوُ بدلٌ من الباءِ، استضعفهُ بعضُهم، قالَ: ولا يقومُ دليلٌ على صحتهِ))[26] ، وذهبَ هذا المذهب كثيرٌ من النحويّنَ أنَّ(التاء) في القَسَمِ ليستْ أصلًا بنفسِها ، وإنّما هي مُبدلةٌ من (الواو)[27] ، أمّا النحويون الذينَ عدّوا(تاء القسم) حرفًا غير مُبدلٍ من(الواو) إنّما هو مُستقلٌ بنفسهِ(أصلية) ففي ذلكَ يخالفُ أبو حيان ابنَ عطية وأكثر النحويّنَ الذين عدّوها بدلًا من واوٍ ، بقولهِ:((قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: وَالتَّاءُ فِي تَاللَّهِ بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ، فَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ النَّحْوِيِّينَ ، وَخَالَفَهُمُ السُّهَيْلِيُّ فَزَعَمَ أَنَّهَا أَصْلٌ بِنَفْسِهَا وَلَيْسَتْ بَدَلًا مِنْ وَاوٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ فِي النَّحْوِ))[28] .

يبدو أنَّ أبا حيان خالفَ النحويّنَ الذينَ ذهبوا إلى أنَّ(تاء القسم) بدلٌ من(الواو) ، ومتفقٌ مع رؤيةِ السُّهيليّ

الذي يراها أصلًا بنفسِها لا مُبدلة من(الواو) ، وبذلكَ يدلُّ تزعيمهُ للسُّهيليّ هنا على القول(الصواب)كما هو واضحٌ في نصّهِ المذكور آنفًا ، كما أكدَّ في موضعٍ آخرٍ وفي مخالفةٍ واضحة لجمهورِ النحويّنَ أنَّ(تاء القسم) أصلية بنفسِها وليستْ مُبدلة من(الواو) كما زعموا ، إذ يقولُ:((وهذهِ التاءُ زعمَ أكثر النحويّنَ أنّها بدلٌ من الواو ، كما أُبدلتْ في تراثٍ ، وتُخمة ، أصلهما: وراث ، ووخمة ؛ لأنَّهما من ورِثَ ومن(توخمتْ) ، والصحيحُ أَنَّها حرفٌ موضوع للقسمِ لا بدلَ من الواوِ ، وهو مذهبُ السُّهيليّ))[29].

يبدو أنَّ تزعيم أبي حيان في نصّهِ هذا لجمهورِ النحويّنَ من أنَّ(التاء) بدلٌ من(الواو) يحملُ دلالةَ القولِ(الخاطيء) ، مُرجحًا بذلكَ مذهبَ السُّهيليّ الذي يرى أنّها للقسمِ وليس بدلٌ من(الواو) وممّا يعضدُ تفسيرنا هذا قوله في موضعٍ آخرٍ:((وأمّا أنَّ التاء بدلٌ من واو القسمِ الذي أبدل من باءِ القسمِ ، فشيءٌ قالهُ كثيرٌ من النحاةِ ، ولا يقومُ على ذلكَ دليلٌ ، وقد ردَّ هذا القول السُّهيليّ ، والذي يقتضيه أنّهُ ليسَ شيء أصلًا لآخر))[30] ، أمّا المحدثونَ ومنهم سعيد الأفغاني(ت1417هـ) فكانَ لهُ رأيٌ مُخالف بشأنِ دخولِها على لفظِ الجلالةِ(الله) إذ يرى أنَّها تختصُ بثلاثِ كلماتٍ هي: "تاللهِ ، تربَ الكعبة ، تربيّ" فهي أضيقُ حروف الجرّ نطاقًا كما وصفها ، من دون تزعيم من قصرَ دخولها على لفظ الجلالة(الله) –جلَّ وعلا – سواء بتخطئتهم أم بقبولِ ما ذهبوا إليهِ[31] ، لكن الحازميّ قصرَ دخولها إلاّ على لفظِ الجلالةِ ، لا يُقال تالرحمن ووصفَ دخولها على غيرِ هذا بغيرِ المُطردِ من دون تزعيم من ادّعى ذلكَ بالتخطئةِ أو الصوابِ[32] ، ممّا تقدّم يتضحُ لنا أنَّ معنى(واو) القسم كمعنى(تاء) القسم و(باء) القسم ، من قولكَ: تاللهِ لأفعلنّ ، ووالله لأقومنّ ، وباللهِ لأفعلنّ ، إلاّ أنَّ التاءَ تختصُ باسمِ اللهِ تعالى وحدهُ ، والواو لكلّ مظهرٍ ، والباء لكلّ مُظهرٍ نحو: أقسمُ باللهِ ، ومضمرٌ، نحو: بكَ أقسمتُ يا اللهُ.

–الزعمُ في مسألةِ زيادةِ حرف(الباء).

شغلتْ مسألةُ زيادة الحروف وغيرها من المعاني حيزًا واسعًا في كتبِ النحو التي تختصُ في دراسة معاني الحروف ، وفائدةُ الحرفِ الزائد في كلامِ العربِ أمّا معنوية أو لفظية ، فالمعنويةُ تأكيدُ المعنى الثابت وتقويتهُ ، أمّا اللفظيةُ فتزيينُ اللفظِ وكونهُ بزيادتها أفصحُ ، ولا يجوزُ خلو الزيادةِ من اللفظية والمعنوية معًا وإلاّ لُعدتْ عبثًا وقد تجتمعان معًا في حرفٍ واحد ، وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى[33] ، فأوّلُ من أشارَ إلى مُصطلحِ(الزيادة) فهو سيبويهِ ، وسماهُ بـ(اللغو)[34] ، فتزعيمُ سيبويهِ للخليلِ لا يخرجُ عن إطارِ معنى القولِ(المُحقق) بأنَّ لفظ(الزيادة) يُراد بهِ(اللغو) ، وأطلقَ الفرّاءُ مصطلحَ(الصلة) مكان اللغو والزيادة[35] ، وسارَ على خُطاه من جاءَ من بعدهِ من الكوفيّينَ في استعمالِهم مصطلح(الصلة) في مصنفاتِهم لكن سرعان ما ظهرَ مُصطلحٌ مُرادفٌ لهُ ، المُسمى بـ(الحشو) فأصبحَ مُصطلح(الزيادة واللغو) مُصطلحًا بصريًا ، ومصطلحُ(الحشو) إلى جانب مُصطلح(الصلة) مُصطلحًا كوفيًا[36].

ولم يسلمْ القرآنُ الكريم من امتداد الخلافِ النحويّ إليهِ بشأنِ مسألةِ(الزيادة) فقد اخْتُلِفَ فِي وُقُوعِ الزَّائِدِ فيهِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَهُ ومنهم من عدَّ وجودَهُ كالعدمِ ، فوصفَ الحوفيّ(ت430هـ) ذلكَ بالفسادِ وهو أحدُ التي الدلالات التي يخرجُ إليها مُصطلح(الزعم) مُعبرًا عن فسادِ هذا القول قائلًا:((عند ابنِ السراج أنّهُ ليسَ في كلامِ العرب زائد ،

لأنّهُ تكلّم بغيرِ فائدةٍ وما جاءَ منهُ حملهُ على التوكيدِ ، ومنهم من جوّزه وجعلَ وجودهُ كالعدمِ وهو أفسدُ الطرقِ))[37] ، لكن الزركشيّ(ت794هـ) أقرَّ بوجودهِ في القرآنِ الكريم ، وهو يكذّبُ المُبردَ وثعلبَ عِبْرَ تزعيمهِ لهُما ، بقولهِ:((زَعَمَ الْمُبَرِّدُ وَثَعْلَبٌ أَلَّا صِلَةَ فِي الْقُرْآنِ وَالدَّهْمَاءُ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْفُقَهَاءِ وَالْمُفَسِّرِينَ عَلَى إثْبَاتِ الصِّلَاتِ فِي الْقُرْآنِ وَقَدْ وُجِدَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهٍ لَا يَسَعُنَا إنْكَارُهُ فَذُكِرَ كَثِيرًا ، وَعِنْدَ ابْنِ السَّرَّاجِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ زَائِدٌ ؛ لِأَنَّهُ تَكَلُّمٌ بِغَيْرِ فَائِدَةٍ وَمَا جَاءَ مِنْهُ حَمَلَهُ عَلَى التَّوْكِيدِ))[38] ، فتزعيم الزركشي في نصذهِ هذا يحملُ دلالة القول الكاذب ، لكنهُ قوّلَ ابن السراج مالم يقلْ وهو ينقلُ عنهُ عدم وجود زيادة في كلام العرب ، لكن عند الرجوعِ إلى(الأصول في النحو) وجدتُ العكس، وهو يُقرُّ بوجودِ زيادة الحرفِ في الكلامِ ، وأنَّ سقوطهُ لا يخلُّ فيهِ ، نحو: لستَ بقائمٍ ولا قاعدٍ ، الباءُ زائدةٌ لتأكيد النفي، ولو أسقطتها لم يخلّ بالكلامِ[39] ، ومن المُفسّرينَ المُحدَثينَ من يقصرُ مصطلحِ(الصلةِ) للتعبيرِ عن الزائدِ في القرآنِ الكريمِ للتأدبِ[40] ، ومن يرى وجودَ الزيادةِ للتوكيدِ[41] .

وبلحاظِ ما سبقَ يرى الباحثُ أنَّ استعمالَ مُصطلحَ(التوكيدِ) للدلالةِ على الحرف الزائد عمومًا لا بأسَ بهِ بدليلِ أنَّ النحويّينَ حدّوهُ بألفاظٍ لتأديةِ غرضهِ كـ(الصلةِ ، والزيادة ، كقولهِ تعالى:((وما ربُّكَ بظلامٍ للعبيدِ)) سورة فُصلتْ:46 ، وتزيينُ اللفظِ ، نحو: عليٌّ فحسبُ) ، أمّا ورودها ما بينَ الزيادةِ ومعانٍ أُخر، كـ(في) ، أو(من) ، فقد اختلفَ النحويون فيهِ ، كما في قولِ الشاعر:

شربنَ بماءِ البحرِ ثمَّ تَرَفَّعتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نئيجُ[42]

فذهبَ ابنُ قتيبة(ت276هـ) إلى أنَّ(الباء) بمعنى(من)[43] ، وذهبَ ابنُ جني(ت392هـ) إلى أنّها زائدة ؛ لتوكيد معنى التعدي ، وعلى هذا خُرّجَ معنى(الباء) في قول الهذلي، أي: شربنَ ماءَ البحرِ، وإن كان قد قيل: إنَّ الباءَ هنا بمعنى(في) ، أي: في لججِ البحرِ معناهُ:(شربنَ الماءَ في جملة ماء البحر) ، فُعدَّ هذا التأويل ضربًا من الإطالة والبعد ، وأنَّ هذهِ الباء إنّما تُزاد عندهُ في هذا النحو ، كقولهِ:((يَكادُ سَنا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصارِ)) سورة النور:43 ، ((وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)) سورة البقرة:195 ؛ لتوكيد معنى التعدي ، وجزم أنَّ الباء زائدة واصفًا من عدلَ عن ذلكَ بالتعسفِ[44] ، والتعسفُ من المعاني التي يخرجُ إليها(الزعم).

أمّا سرُّ زيادة(الباء) في فاعل(كفى) فقد أشارَ إليهِ الخليلُ ، بقوله:(النّصب بِخَبَر كفى مَعَ الْبَاء)[45] ، وزعّمَ سيبويهِ الخليلَ في معرض حديثهِ عن زيادتِها في قولِنا: مررتُ برجلٍ حسبُك بهِ من رجلٍ ، بقولهِ:((وزعمَ الخليلُ – رحمهُ اللهُ – أنَّ بهِ ههنا منزلة هو، ولكن هذهِ الباء دخلتْ ههنا توكيدًا كما قالَ: كفى الشيبُ والإسلامُ ، وكفى بالشيبِ والإسلام))[46].

نلحظُ أنَّ تزعيم سيبويهِ للخليلِ بوصفِ(الباء) في فاعل(كفى) إنّما يُرادُ بهِ(القول المحقق) وهو زيادتها للتوكيدِ حملًا على زيادة(الباء) في(بهِ) ، والقياسُ يوجبُ أنْ يكون التأويل: "كفى كفايتي باللهِ" فحذفَ المصدرَ ؛ لدلالةِ الفعلِ عليهِ ، وهذا في العربيّةِ موجودٌ[47] ، من جانبٍ آخرٍ زعّمَ السيرافيُّ الكوفيينَ الذين ذهبوا إلى أنَّ(الباء) تُنصبُ ما بعدها بسقوط الخافض حملًا على خبر(ما) إذ يقولُ:((وزعمَ أهلُ الكوفةِ أنَّ خبر "ما" إنّما يُنتصبُ بسقوطِ الخافضِ وهو الباء، وهذا قولٌ فاسد ؛ لأنّا قد رأينا أسماءً تدخلُ عليها خوافض من الحروفِ ، ولا تنتصبُ بزوالها عنها ، كقولك: " كفى باللهِ شهيدًا "، ثم تقولُ: " كفى اللهُ شهيدًا "، وكقولك: بحسبكَ زيد ، ثم تقولُ: حسبك

زيدٌ))[48] ، واضحٌ أنَّ تزعيم السيرافي للكوفيّينَ بنصب خبر(ما) بسقوط الخافضِ يحملُ دلالةَ القولِ(الخطأ) ، وانسحبَ ذلكَ إلى قولهِ تعالى: كفى باللهِ شهيدًا ، فاللهُ: لفظُ الجلالة مجرور لفظًا منصوبُ محلًا على أنّهُ فاعلٌ(كفى).

أمّا المُحدثون فكان لهم رأيٌ في هذهِ المسألةِ فقد زعّمَ البغداديُّ(ت1093هـ) – وهو من المُحدثينَ – ابنَ جني وهو يصفُ(الباء) في قولِ الشاعرِ(شربنَ بماءِ البحرِ) بالزائدةِ ، وهو يُزعمُ من قالَ أنّها بمعنى(في) ، إذ يقولُ:((قولُ من زعمَ أنّها بمعنى(في) ، قالَ فيهِ: الباء زائدة ، أي: شربنَ ماءَ البحرِ، وإن كان قد قيل: إنَّ الباءَ هنا بمعنى(في) ، والمفعول محذوف معناه: شربنَ الماءَ في جملة ماء البحر، وفي هذا التأول ضربٌ من الإطالةِ والبعد ، وَقَالَ فِي سرّ الصِّنَاعَة أَيْضًا: الْبَاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ إِنَّمَا مَعْنَاهُ شربن مَاء الْبَحْر ، هَذَا هُوَ الظَّاهِر من الْحَال والعدول عَنهُ تعسفٌ ، وَقَالَ بَعضُهم: مَعْنَاهُ: شربنَ من مَاءِ الْبَحْر، فأوقع الْبَاءَ موقع(من)))[49] ، يتضحُ أنَّ البغداديّ أرادَ بتزعيم من قالَ إنّها بمعنى(في) القول(الخطأ) وبذلكَ يتفقُ مع رأي ابنِ جني بأنّها زائدة واصفًا العدولَ عن ذلكَ بالتعسفِ.

وبلحاظِ ما تقدّم ذكرهُ يتضحُ للباحثِ أنّ زيادتها لا تنقاسُ في سعةِ الكلامِ إلاّ في خبر "ما" وخبر "ليس" وفاعل: كفى" ومفعولهُ ، وما عدا هذهِ المواضع لا تزداد فيها الباء إلاّ في الضرورةِ ، أو شاذ الكلامِ فذلكَ يحفظُ ولا يقاسُ عليهِ ، ونجدُ البغداديُّ قد خَطّأَ من أنكرَ زيادتها في هذهِ المواضعِ ، نحو: قول الشاعرِ: **أَلَم يأتِيكَ ، والأنباءُ تَنمِي، بِما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ؟**[50]

إذ يقولُ:((إنَّ قولَهُ "بما" فاعل "يأتيك" وزيادة الباءِ في الفاعلِ ، للضرورةِ ، وزعمَ الأعلمُ وابن الشجريّ: أن زيادةَ الباءِ فيهِ ليستْ للضرورةِ ، قائلًا: إنَّ الباء زائدة بمنزلتها في:((كفي باللهِ شهيدًا)) ، سورة الرعد: 43 ، وسورة الإسراء:96))[51] ، نلحظُ أنَّ دلالة تزعيم البغداديّ في نصّهِ للأعلم وابن الشجري يُرادُ بهِ القولُ المردودُ.

-الزّعمُ في مسألةِ منزلة(الكاف) و(ما).

اختلفَ النحويون بشأن دلالتها ، فمنهم من ذهبَ إلى أنّها تدلُّ على التشبيه عندَ لحاق(ما) ، أو حرف جرّ ، ورجحَ ابنُ جني(ت392هـ) أنْ تكون حرف جرّ ، وهو مذهبُ سيبويهِ ، إذ يقولُ:((إجماعهم على استحسانِ مررتُ بالذي كزيدٍ ، دلالةٌ على أنَّ الكافَ حرف جرّ، وهذا استدلالُ سيبويهِ ، وهو الصوابُ الذي لا معدلَ عنهُ))[52] ، كما تكونُ تارةٌ مركبةٌ من كافِ التشبيهِ ، وما الموصولة أو المصدرية ، فالكلامُ عليها هو الكلامُ على الكافِ المفردةِ[53] .

أمّا تركيبُ(الكاف) مع(ما) فقد اختلفَ فيهِ النحويون ، فسيبويهِ يرى أنّها بسيطةً بمنزلة حرفٍ واحدٍ ، مُشبهًا إياها بـ(ربّ) ، قائلًا:((وسألتُ الخليلَ عن قولِ العربِ: انتظرني كما آتيك ، فزعمَ أنَّ(ما) و(الكاف) جعلتا بمنزلةِ حرف واحد ، وصُيّرتْ للفعلِ كما صُيّرتْ للفعلِ ربَّما))[54] ، يتضحُ بلحاظِ نصّ سيبويهِ أنّهُ يُشبهها بـ(ربّ) عند اتّصالها بـ(ما) ، والمتعارفُ عليهِ أنَّ(ما) تكفُ(ربّ) عن العملِ فيما بعدها ، كذلكَ كفتْ(ما)(الكافَ) عن العمل (الجرّ)عند اتصالِها بها ، إلاّ أنَّ ابنَ الأثير(ت606هـ) لم يقرّ بكون(ما) و(الكاف) بمنزلةٍ واحدةٍ ، وجوّزَ أنْ تكون"ما" مصدريّة ، وللتشّبيه ، مُستشهدًا بقولهِ تعالى:((اجْعَلْ لَنا إلهاً كما لَهُمْ آلِهَةٌ)) سورة الأعراف: 138،

وجوّزَ أنْ تكون وقتًا، تقولُ: أدخل كما أن يسلّم الإمامُ ، أي: في ذلكَ الوقتِ ، أمّا الكوفيّون، والمبرّد فينصبون بـ" كما" كما ينصبون بـ" كيما"[55].

وذهبَ أبو حيان(ت745هـ) هذا المذهبُ فوصفَ(ما) عند اتّصالها بـ(الكاف) بالمصدريةِ ، بقولهِ:((وزعمَ بعضُهم أنَّ(ما) تكون كافة للكافِ ، فتليها الجملة الاسمية ، وتكون كما من حروف الابتداء ، وهذا إنّما يكونُ إذا قلنا: إنَّ(ما) المصدرية لا توصلُ بالجملةِ الاسميةِ ، أمّا إذا قلنا: أنّها توصل بها، فلا تكون(ما) كافة ، بل مصدرية))[56] ، فتزعيمهُ في هذا النصّ لمن وصفها بالكافةِ يدلُّ على القولِ(الخاطيء) مُشترطًا في ذلكَ وصلها بالجملةِ الاسمية ، كذلكَ خطّأَ من قالَ بمجيئها(ظرفًا) ، إذ يقولُ:((وزعمَ بعضُ النحويّينَ أن «كما» تأتي ظرفًا ، قالوا: ائت المسجدَ كما يؤذن المؤذن ، أي: حينَ يؤذن))[57] ، يتضحُ لنا أنَّ تزعيم أبي حيان للنحويينّ بأنّها(ظرفٌ) محمولٌ على(الادّعاء) ليس إلاّ ؛ لأنّهُ لم يذكرْ لنا رأيًا يُخالفُ ذلكَ.

أمّا المحدثون فقد عدَّ محمد تقي الهلاليّ(ما) مصدرية في قولهِ تعالى:((وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ)) ، و((الكافُ للتشبيهِ ثم عدلَ عن ذلكَ للإعلام بخصوصية المطلوبِ ، قالهُ جماعةٌ وهو الظاهرُ وزعمَ الزمخشريُّ وابنُ عطيةِ وغيرهما أنّها كافةٌ ، وفيهِ إخراج الكافِ عما ثبتَ لها من عملِ الجرّ بغيرِ مقتضٍ))[58] ، يتضحُ لنا ممّا تقدّم أنَّ تزعيم الهلاليّ للزمخشريّ وابنُ عطية يحملُ دلالةَ القولِ(الخطأ) بوصفهما(ما) كافةً لعملِ(الكاف) في الوقتِ الذي لا يرى فيهِ مُسوغًا لأخراجِها عن الجرّ ، يبدو لنا ممّا سبق ذكرهُ أنَّ لحاق(ما) بـ(الكاف) كمنزلةِ(ما)الكافة بـ(إنَّ) وأخواتها ، أو كسائرِ حروف الجزاءِ ، نحو: مَتى مَا تأتني آتِك ، إمَّا تأتني آتِك ، وقد تكون زائدةً ؛ لتوكيدِ الكلامِ أو تزيينهُ ، أو بـ(ربّ) التي تكفُهما عن العملِ ، وقد تليها(ما) الزائدةُ مع بقاءِ عملِها، كقولِنا: عليٌّ كما البحرِ ، أي: كالبحر.

-الزعمُ في لحاق(النون) بـ(لدن) وحذفها.

وردَتْ(لدنْ) عندَ سيبويهِ بمنزلة(عند) ، إذ يقولُ:((وأمّا لدنْ فالموضعُ الذي هو أوّلُ الغايةُ ، وهو اسمٌ يكون ظرفًا ، يدلكَ على أنّهُ اسمٌ قولهم: من لدنْ ، وقد يَحذفُ بعضُ العربِ النونَ حتى يصيرَ على حرفينِ كقولِ الراجزُ غيلان:

يَسْتَوْعِبُ البَوْعَيْنِ من جَرِيرِهِ مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إلى مُنْحُورِهِ[59]

ولدن بمنزلة عند))[60]

وقد اختِلفَ بتخفيفِ نونها أو بتشديدها ، فقد رجحَ النحاسُ(ت338هـ) تشديد نونها ، مُعلّلًا بالقولِ:((لأَنَّ الأصلَ «لدن» بإسكان النون ثم تزيد عليها ياء لتضيفها إلى نفسك))[61]، ويرى الأصفهاني(ت502هـ) إتيان(لدن) بمعنى(عند)[62] ، وخطّأَ ابنُ مالكَ سيبويهِ عِبْرَ تزعيمهِ لهُ عندما عدَّ عدم لحاق(النون) لها من الضروراتِ بل عدّهُ جائزًا في الكلامِ الفصيح في قولهِ:((ولحاقُ النون مع لدن أكثر من عدم لحاقها، وزعمَ سيبويهِ أنَّ عدم لحاقها من الضروراتِ وليس كذلك ، بل هو جائزٌ في الكلامِ الفصيح))[63] ، وإلى ذلكَ ذهبَ أبو حيان(ت745هـ) [64] ، والمُرادي(ت749هـ)[65] ، ويرى ابنُ هشام(ت761هـ) ، وابنُ عقيل(ت769هـ) أنَّ نونَ الوقايةِ تلحقُ(لدن) المضاف إلى ياء المتكلم فتقرأ بتشديدِ النونِ ، وحذفُ هذهِ النون قليلٌ في الكلامِ ، ولا يختصُ بالضرورةِ خلافًا لسيبويهِ

والغالبُ إثبات هذهِ النون ، وبذلكَ يوافقان ما ذهبَ إليهِ ابنُ مالكٍ في تجويزِ إثبات نونها، وإنكارُ ما ذهبَ سيبويهِ من كونها ضرورةً عِبرَ تزعيمه لهُ بالقول الخطأ[66] ، فتلخيصُ ما تقدّمُ نجدهُ عند ناظرِ الجيش(ت778هـ) : أنّها راجحةُ الثبوتِ على الحذفِ إذا نُصِبتْ بـ(ليت ، أو جُرّتْ بـ(من أو عن أو قد أو قط) ، وراجحةُ الحذفِ على الثبوتِ إذا نُصبتْ بـ(لعلَّ) أو جُرّتْ بـ(بجل) ، وأنّها مستوٍ فيها الأمران إذا نُصِبتْ بأخواتِ(ليت ، ولعلَّ) ، أو جُرّتْ بـ(لدن)[67] ، وخطأَ الشاطبيُّ(ت790هـ) سيبويهِ الذي عدَّ لحاقَ النونِ بها عندَ الضروراتِ ، بقولهِ:((وزعمَ سيبويهِ أنَّ عدم لحاقِها من الضروراتِ ، وليس كذلكَ ، بل هو جائزٌ في الكلام الفصيح ، ثم حكى القراءة ووجهَ لحاق النونِ في "لدني" أنّها عُوملتْ معاملة "من" و"عن" لأنّها شبيهة بهما..))[68] ، واضحٌ أنَّ تزعيمهُ لسيبويهِ في نصّهِ هذا لا يخرجُ عن دائرةِ القولِ الرأي الخاطيء ، بوصفهِ ذلكَ(ليس كذلكَ) ؛ لكونها عُومِلتْ معاملة(من) و(عن) في الجرّ ، ونجدُ أَنَّ عبد القاهر الجرجاني(ت1093هـ) وهو من المُحدثينَ قد أيّدَّ هذهِ التخطئة[69] .

-الزّعمُ في مسألةِ لحاق الألفِ بالنعتِ.

النعتُ مصطلحٌ كوفي ، يقابلهُ الصفةُ مصطلحٌ بصري[70] ، أمّا بشأنِ لحاقُ(الألف) بـ(النعت) ، ففي حال الندبة[71] ، واختلفَ النحويون في إلحاقِ(الألف) بـ((النعت) ، وذلكَ كقولنا: وازيدُ الظريفُ والظريفَ ، إذ يقولُ سيبويهِ:((وزعمَ الخليلُ – رحمهُ اللهُ – أنّهُ منعهُ من أنْ يقولَ: الظريفاه ، أنَّ الظريف ليس بمنادى ، ولو جازَ ذا لقلت: وازيدُ أنت الفارسُ البَطَلاهْ ؛ لأنَّ هذا غير منادى كما أنَّ ذلكَ غير نداء... وأمّا يونسُ فيُلحقُ الصفة الألفَ ، فيقولُ: وازيدُ الظريفاهُ ، وزعمَ الخليلُ – رحمهُ اللهُ– أنَّ هذا خطأ))[72] ، يبدو أنّ سيبويهِ عِبْرَ تزعيمهِ للخليلِ بإلحاق الألف للنعتِ أرادَ بهِ القولَ المُحقق(الصائب) ، أمّا المبرّدُ فقد خطّأَ يونس وهو يُلحقُ علامة الندبةِ على الألفِ ، إذ يقولُ:((وكَانَ يُونُسُ يُجِيز أَنْ يُلقِي عَلامَةَ الندبةِ على النَّعْتِ فَيَقُولُ: وازيدَ الظريفاه ، وَهَذَا عِنْدَ جَمِيعِ النَّحْوِيّنَ خطأٌ))[73].

أمّا الكوفيون فقد جوّزوا أنْ تُلْقَى علامة الندبة على الصفة ، نحو قولكَ "وازيدُ الظريفاه" وإليهِ ذهبَ يونس ، وحجتهم أنّهُ يجوزُ أنْ تُلقى علامة الندبة على المضافِ إليه ، نحو قولك: "واعبد زَيْدَاه ، فكذلك ههنا ؛ لأنَّ الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه ؛ فإذا جازَ أن تُلْقَى علامةُ النُّدْبَةِ على المضاف إليهِ فكذلكَ يجوز أن تُلْقَى على الصفة ، وذهبَ البصريون إلى أنّهُ لا يجوزُ ، وحجتهم أن تُلقى علامة الندبة على الصفةِ ؛ لأنَّ علامة الندبة إنّما تلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمدِّ الصوت، وليس ذلكَ موجودًا في الصفة[74] ، وفي موضعٍ آخر يصفُ تجويز يونس لإلحاقِ علامة الندبةِ بالنعتِ بـ(الشذوذ) الذي لا يعبأ بهِ ولا يُقاسُ عليهِ[75] ، وليسَ بالخفي أنَّ هذا اللفظُ من الدلالاتِ التي يخرجُ إليها لفظُ(الزعم) ، في الوقتِ نفسهِ نجدُ ابنَ يعيش(ت643هـ) يُرجحُ منعِ الخليلِ لإلحاق الألف بالصفةِ ، وهو يُمازجُ بينَ رأي منع الخليلِ لذلكَ وتجويز يونس، واضعًا شرطًا لذلكَ هو أنْ يكون المندوبُ معروفًا ، نحو: ، وليسَ مجهولًا نحو: وارجلاه ، ولم يُستقبحْ: وامنْ حفرَ بئرَ زمزماه" ؛ فعندهُ بمنزلةِ ، واعبدَ المطلباه[76].

ممّا تقدّمَ يبدو للباحثِ أنَّ لا مانعَ للحاقِ الألفِ بالنعت في حال الندبة أو طلب الاستغاثة بالمندوب ، وفي حال كان ميتًا فتكون الاستعانةُ بهِ من باب التوجعِ أو التفجع ، لذا نذهبُ مع دعوة يونس إلى تجويزِ ذلكَ ، وحجتنا في

ذلكَ هو أنَّ النطقَ بالحرفِ(الصائت) يندفعُ الهواءَ بسرعةٍ من دونِ أي تضييقٍ أو إعاقةٍ لمجراه ؛ لأنَّ النطقَ بالهاءِ يمكّنهُ من أنْ يُضيق مجرى الهواءِ تضييقًا ينتجُ عنهُ حفيفًا أو احتكاكًا مع مُصاحبةِ ذلكَ إراحة للشخصِ من استمراريةِ امتداد النفسِ مع حرفِ اللينِ ؛ لذا وجبَ استعمال الألفِ مع النعتِ ، فضلًا عن أنَّ الصفةُ والموصوف بمنزلةِ المضاف والمضاف إليهِ.

-الزعمُ في لحاقِ هاء التنبيه والهمزة بـ(هَاؤُمُ).

ذكرَ الخليلُ(ت175هـ) (الهاء): بأنّهُ حرفٌ هَشٌّ لَيِّنٌ قد يجيء خَلَفا من الأَلِف الّتي تُبْنَى للقَطْع ، هاء: ها بمعنى: خُذْ[77] ، وحدَّ سيبويهِ دخولها على اسم الإشارة عِبرَ تزعيمه للخليلِ بذلكَ ، إذ يقولُ:((وزعمَ الخليلُ أنّهُ لا يجوزُ دخُولها إلاّ على اسمِ الإشارة))[78] ، يبدو لنا بلحاظِ هذا النصّ أنَّ تزعيمَ سيبويهِ للخليلِ لا يخرجُ عن دائرةِ القولِ(الصواب) ، ولعلَّ ذلكَ جاءَ بعد اختيارهِ مذهبَ الخليلِ في تجويز دخولها على اسم الإشارة ، كما يجوزُ دخولها على المُضمرِ على رأي سيبويهِ ، إذ يقولُ:((وإنّما استعملتْ هذهِ الحروفُ هنا؛ لأنّكَ لا تقدر على شيءٍ من الحروفِ التي تكون علامة في الفعل ، ولا على الإضمار الذي في فعلَ ، وزعمَ الخليلُ – رحمهُ اللهُ – أنَّ ها هنا هي التي مع ذا إذا قلتَ هذا))[79] ، فتقولُ: ها أنتَ ذاكَ ، ويقوّي ما قالهُ سيبويهِ قولهُ تعالى:((ها أنتم هؤلاء حججتم)) سورة آل عمران:66 ، نعم ، ما قالهُ الخليلُ يكثرُ وقوعهُ ، فأمَّا منعها الدخول على المُضمر فلا وجهَ لهُ مع الآيةِ الآنفة الذكر[80] .

أمّا بشأن(الهاء) الداخلة عليها ، فعندَ الماتريديّ (ت٣٣٣هـ) بمعنى اسم فعل الأمر (هاكم)[81].

وزّعمَ أبو حيان(ت745هـ) القتبيَّ بالتخطئةِ عندما وصفَ الهمزة في(هاؤم) بدلًا عن الكاف واصفًا ذلكَ بالضعيف ، إذ يقولُ:((وَزَعَمَ الْقُتَبِيُّ أَنَّ الْهَمْزَةَ بَدَلٌ مِنَ الْكَافِ ، وَهَذَا ضَعِيفٌ إِلَاّ أَنْ كَانَ عَنَى أَنَّهَا تَحُلُّ مَحَلَّهَا فِي لُغَةِ مَنْ قَالَ: هَاكَ ، فَيُمْكِنُ أَنَّهُ بَدَلٌ صِنَاعِيٌّ ، وَقِيلَ: هَاؤُمُ كَلِمَةٌ وُضِعَتْ لِإِجَابَةِ الدَّاعِي عِنْدَ الْفَرَحِ وَالنَّشَاطِ))[82] ، وبذلكَ يحملُ تزعيمه لـ(القُتبيّ) معنى الرأي(الخطأ) ، ووافقهُ بذلكَ السّمينُ الحلبيّ(ت756هـ) وهو ينقلُ لنا رأي من عدّها بمعنى(خذوا) أو(اقصدوا) ، بقولهِ:((وقيلَ: معناها اقصدوا ، وخُذ ، وزعمَ هؤلاءِ أنّها مركبةٌ مِنْ(ها) التنبيه و(أمُوا) من الأَمِّ ، وهو القَصْدُ فصَيَّرَه التخفيفُ والاستعمالُ إلى هاؤم ، وقيلَ الميم ضميرُ جماعةِ الذكورِ ، وزَعَم القُتَبيُّ أنَّ الهمزةَ بدلٌ من الكافِ ، فإنْ عَنَى أنَّها تَحُلُّ مَحَلَّها فصحيحٌ ، وإنْ عَنَى البدَل الصناعيَّ فليسَ بصحيحٍ))[83] ، في النصّ هذا يتضحُ لي أنَّ تزعيمَ الحلبيّ لمن عدّها مُركبةً من قبيلِ(الادّعاء) ليس إلاّ ؛ لأنّهُ لم يُبين لنا وجهةَ نظرهُ من كونها مُركبة أو بسيطة ، واكتفى بالنقلِ ، لكنهُ اشترطَ أنْ تحلّ همزتُها محلّ الكافِ ، لا بدلٌ صناعي ، وهكذا يتبين لنا أنّهُ يُخطّأ(القتبي) الذي ذهبَ هذا المذهب ، ورجحَ الشافعي(ت977هـ) أنْ يكون معناها(خُذ) على المشهورِ[84] ، أمّا المحدثون فيبدو أنّهم لم يخرجوا عن دائرةِ القدماءِ بوصفِ(هَاؤُمُ) ، اسمُ فعلٍ بمعنى(خذ)[85].

يبدو اضطراب النحويّنَ في دلالةِ(الهاء) في(هاؤم) واضحًا ، فالراجحُ لنا ممّا سبقَ ذكرهُ لا يبتعدُ ممّا توصلَ إليهِ بعضهم ، فهي اسمُ فعل أمر ، للمفردِ(هاءَ) للمفردِ ، للجماعةِ بمعنى(هاكم) ، أو(خذوا) ، أي: خذوا اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ، من دون أنْ تتغيرَ الجملةُ دلالةً ، وسياقًا ، وأعرابًا ، وقطعًا ليسَ بالمستحيلِ على من وصفَ نفسهُ قائلًا:((لو كان

البحرُ مدادًا لكلمات ربي ، لنفذ البحرُ قبل أن تنفد كلمات ربي)) سورة الكهف:109 ، ولا شكَ أنَّ الكلماتِ نفدتْ عند دارسي كلام اللهِ ، قبلَ أنْ تنفدَ كلماتهُ ، أمّا بشأن هيأتها فنذهبُ إلى أنّها مُركبةٌ من(هاء) التنبيه ، وو(أمُوا) من الأَمِّ ، وهو القَصْدُ فصَيَّرهُ التخفيفُ والاستعمالُ إلى (هاؤُم).

-الزعمُ في مسألة أصل(السين) ومعانيها.

تُعدُّ(السين) مِن الْحُرُوفُ الأَسَلِيَّة ؛ لأَن مبدأَها مِنْ أَسَلَةِ اللِّسَانِ[86] ، ولها تسمياتٌ متعدّدةٌ ، فقد سماها ابنُ هشام حرف(توسيع) ؛ لأنّها تقلبُ زمن المضارع من الحاضرِ إلى زمنِ الاستقبالِ الواسع ، وحرفُ(استقبال) ؛ لأنّها تخلصُ الفعلَ المضارع للمستقبلِ ، وحرفُ(تخصيص)[87].

أمّا بشأنِ دلالتها فقد وقعَ خلافٌ بينَ النحويّنَ ، إذ ذهبَ النحويونَ البصريون إلى أَنّها حرفٌ مُستقلٌ بنفسهِ[88] ، ففي ذلكَ يقول السيرافيّ(ت368هـ):((السينُ وسوف إذا دخلا على الفعلِ صارا من صيغةِ الفعلِ بمنزلةِ الألف واللام ، وذلكَ أنّهما إذا دخلا على الفعلِ خلّصاهُ للمستقبلِ))[89] ، أمّا الكوفيون فيروا أَنّها حرفٌ مُجتزأٌ من(سوف) ، وهذا ما نسبهُ إليهم الأنباريّ(ت577هـ) ، بقولهِ:((ذهبَ الكوفيون إلى أَنَّ السين التي تدخلُ على الفعلِ المستقبل نحو سأفعلُ أصلُها سوف ، وذهبَ البصريون إلى أنّها أصلٌ بنفسها ، والذي يدلُّ على ذلك أنَّ السين تدلُّ على ما تدلُّ عليهِ سوف من الاستقبالِ ، فلما شابهتها في اللفظِ والمعنى دلَّ على أنّها مأخوذةٌ منها ، وفرعٌ عليها))[90] ، وفي موضعٍ آخرَ عدَّ وصفَ الكوفيّينَ بحملِها دلالةَ الاستقبالِ كـ(سوف) بأنّهُ باطلٌ عِبْرَ تزعيمهِ لمن ذهبَ إلى ذلكَ ، وأنّهما حرفان مُستقلان في الأصل، إذ يقولُ:((وأمّا قولهم: إنَّ السين تدلُّ على الاستقبالِ كما أنَّ سوف تدلُّ على الاستقبالِ" قلنا: هذا باطلٌ ؛ لأنّهُ لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي أنْ يستويا في الدلالةِ على الاستقبالِ على حدّ واحد ، ولا شكَ أنَّ سوف أشدّ تراخيًا في الاستقبالِ من السينِ ، فلما اختلفا في الدلالةِ دلَّ على أنَّ كلّ واحد منهما حرفٌ مستقلٌ بنفسهِ ، غير مأخوذٍ من صاحبهِ))[91] ، واضحٌ أنَّ أبا بركات الأنباريّ في نصّهِ هذا يفرّقُ بينَ(السين وسوف) من حيث الأصل ؛ لذا جاءَ تزعيمهُ للكوفيينَ الذين عدّوهما بمنزلةٍ واحدة لا يخرجُ عن دائرة القول(الباطل) ، ويتضحُ لنا أنَّ دلالةَ قولنا:(سأفعلُ كذا) أقربُ للتنفيذ من(سوفَ أفْعلُ) ، وأنكرَ ابنُ هشام(ت761هـ) أنْ تكون مُقتطعة من(سوف) ، بقولهِ:((السِّينُ المفردةُ حرفٌ يخْتَصُ بالمضارعِ وَيُخَلِّصهُ للاستقبالِ ، وَلَيْسَ مقتطعًا من سَوف خلافًا للكوفيين وَلَا مُدَّة الِاسْتِقْبَال مَعَه أضيق مِنْهَا مَعَ سَوف خلافًا للبصريين))[92] ، في الوقتِ الذي خطّأَ فيهِ من قالَ أنّها تدلُّ على الاستمرارِ عِبرَ تزعيمهُ لهم ، وخصَ الزمخشريَّ بالتخطئتهِ بزعمهِ أنّها إذا دخلتْ على فعلٍ محبوبٍ أو مكروه أفادتْ أنّهُ واقعٌ لا محالةَ ، إذ يقولُ:((وَزعم بَعضُهم أَنَّهَا قد تَأتي للاستمرار لَا للاستقبال ، وَزعم الزَّمَخْشَرِيّ أَنَّهَا إِذا دخلت على فعل مَحْبُوب أَو مَكْرُوه أفادت أَنه وَاقع لَا محَالة وَلم أرَ من فهم وَجه ذَلِك وَوَجهه أَنَّهَا تفِيد الْوَعْد بِحُصُول الْفِعْل))[93].

يبدو لي أنَّ تزعيم ابنِ هشام للكوفيّنَ هذا يحملُ دلالةَ التخطئةِ ، أي: القول(الخطأ) ؛ لأنّهُ مُخالفٌ لمذهبِ البصريّنَ ، مُرجحًا بذلكَ ما ذهبَوا إليهِ ، فتدلُّ كلٌ منهما على أصلٍ قائمٍ بنفسهِ ، كذلكَ تبنى السيوطيّ(ت911هـ) رأي البصريّنَ من دون تزعيم رأي الكوفيّنَ سواءُ بالتخطئة أم الصواب ، ونقلَ ترجيحَ ابنِ مالكَ لأنْ تكون(السينُ) أصلًا بنفسِها وليستْ مُقتطعة ، بقولهِ:((وليستْ السينُ مُقتطعة منها – أي من سوف – بل أصلٌ برأسلها على

الأصحِ ؛ لأنَّ الأصلَ عدم الاقتطاع ، وَقيل إِنَّهَا فرعها ومقتطعة مِنْهَا ، وَرجحهُ ابنُ مَالك ، وردَّ بِأَنَّهَا لَو كانَتْ فرعًا لَهَا لساوتها فِي الْمدَّة ولكانتْ أقل اسْتِعْمَالا مِنْهَا))[94] .

أمّا المحدثون فقد رجحَ سعيد الدين الأفغانيّ(ت1417هـ) مذهبَ البصريينَ بأنّها أصلٌ بنفسها ، واصفًا ما ذهبَ إليهِ الكوفيونَ بأنّهُ فاسدٌ من دون استعمال مُصطلح(الزعم) صراحةً ، بل استعمل لفظ(باطل) وهو أحدُ دلالاته ، فعلى ما يبدو أنّهُ يُؤيد ما قالهُ أبو بكر الأنباريّ ، بقولهِ:((إنَّ السين تدلُّ على الاستقبالِ كما أنْ "سوف" تدلُّ على الاستقبالِ" قُلنا: هذا باطلٌ ؛ لأنّهُ لو كان الأمرُ كما زعمتم لكان ينبغي أنْ يستويا في الدلالةِ على الاستقبالِ على حدّ واحدٍ))[95] ، واضحٌ أنَّ تزعيم الأفغانيّ في نصّهِ هذا يدخلُ في دائرةِ القولِ(الخاطيء) ، ففي رأينا أنَّ "سوف" أشدُ تراخيًا في الاستقبالِ من السين ، فلما اختلفا في الدلالةِ دلَّ على أنَّ كلَّ واحد منهما حرفٌ واسع المعنى مستقلٌ بنفسهِ غير مأخوذٍ من صاحبهِ ، بدليلِ تسميتها من لدنْ الأسمريُّ بـ(حرف تنفيس) أي التوسيع في المعنى ، فإذا دخلتْ على الفعلِ المضارع وسعتْ معناهُ من الحاضرِ إلى المستقبلِ[96] ، خلاصةُ القولِ: أنّهما مُستويان في الدلالةِ على الاستقبالِ على حدّ سواء ؛ ذلكَ أَنَّ السين و(سوف) للاستقبالِ ومنفيهما كذلكَ ، ثم إنَّ السين(وسوف) يفيدان توكيد حصول الفعلِ في المستقبلِ ، وما جاءَ خلافَ هذا تكلفٌ بيّنٌ.

-الزعمُ في الجالب لـ(الباء) في(بسمِ اللهِ).

يرى سيبويهِ أنَّ الجالبُ لها في(بسم الله) هو الابتداء[97] ، ولها معانٍ مُتعدّدة : فعندَ المبردِ(ت285هـ) تفيدُ الإلصاق ، والاستعانة[98] ، ويسميها الثعلبيُّ(ت427هـ) باء التضمين أو الالصاق[99] ، وتابعَ الرازيُّ(ت606هـ) من يرى دلالتها على الالصاقِ والاستعانة[100].

أمّا فيما يخصُ معناها فعندَ سيبويهِ تفيدُ الإلصاق هذا ما يؤيدهُ الزجاجُ عِبْرَ تزعيمهِ لهُ ، بقولهِ:((وزعمَ سيبويهِ أنَّ معنى الباء الإلصاق ، تقولُ كتبتُ بالقلمِ والمعنى أنَّ الكتابة مُلصقةٌ بالقلمِ))[101] ، فتزعيمُ الزجاجِ لسيبويهِ بوصفهِ معنى(الباء) للإلصاق يبدو أنّهُ يحملُ دلالةُ(الادّعاء أو نقلٌ لقولهِ ليس إلاّ) ؛ لأنّهُ اكتفى بتزعيمهِ لسيبويهِ من دون أنْ يذكرَ لنا معنى آخرًا غير معنى الإلصاق الذي تبناهُ ، ومن يرى أنَّ الجالبَ للباءِ في الحلفِ إضمار أقسمت أو أقسم[102] ، وزعّمَ السُّهيليُّ(ت580هـ) من عدَّ تعلّق(الباء) بمحذوفٍ ؛ لتخفيف اللفظ مُعلّلًا ذلكَ ، بقولهِ:((وأمّا ما تعلّق بهِ الباء من (بِسْمِ) فمحذوفٌ، لا لتخفيف اللفظ كما زعموا ، إذ لو كان كذلك لجاز إظهاره وإضماره ، كما يجوز في كلّ ما يحذف تخفيفًا))[103] ، في هذا النصّ يتضحُ لي أنَّ تزعيم السُّهيليّ لمن ادّعوا تعلّقُ(الباء) بـ(اسم الله) بمحذوفٍ من قبيل التخطئة القول(الخاطيء) ، لأنّهُ يرى لو كان الأمرُ كذلكَ لجازَ إظهارهُ ، وإضماره ، في حينِ يرى أبو حيان(ت745هـ) أنَّ(الباء) للاستعانةِ في معرضِ كلامه عن تقديرِ العاملِ قبل(بسمِ اللهِ) ، مُرجحًا قول الكوفيينَ بتقديرِ الفعلِ بـ(بَدَأْتُ) ، إذ يقولُ:((الْبَاءُ فِي بِسْمِ اللَّهِ لِلِاسْتِعَانَةِ ، نَحْوَ كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ ، وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ ، أَيْ بَدَأْتُ ، وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ ، وَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِعْلًا غَيْرَ بَدَأْتُ وَجَعَلَهُ مُتَأَخِّرًا ، قَالَ: تَقْدِيرُهُ: بِسْمِ اللَّهِ أَقْرَأُ أَوْ أَتْلُو، إِذِ الَّذِي يَجِيءُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ مَقْرُوءٌ، وَالتَّقْدِيمُ عَلَى الْعَامِلِ عِنْدَهُ يُوجِبُ الِاخْتِصَاصَ، وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ))[104] ، يتضحُ فيما ذهبَ إليهِ أبو حيان ، لم يخرجْ عن مذهبِ أكثر النحويّينَ عِبْرَ هذا النص في دلالتِها على الاستعانةِ ، ونصبها بالفعلِ(بدأت) ، فجاءَ تزعيمهُ للزمخشريّ الذي قدرَ العاملَ في(بسمِ اللهِ) متأخرًا عنهُ

تقديرهُ(أقرأ أو أتلو) يحملُ دلالةَ الادّعاءِ(الخاطيء) ؛ مُعلّلًا بأنَّ التقديمَ على العاملِ يُوجبُ الاختصاص ، لكن السمين الحلبيّ(ت756هـ) يرى أنّها منصوبةً بالفعلِ(أقرأ) فضلًا عن دلالتها على الاستعانة من دون تزعيم – بالتصديقِ أو التكذيب – من ادّعى أنّها للإلصاقِ ، أو غير ذلكَ ، بقولهِ:((وبِسْم: جارٌّ ومجرور، والباءُ هنا للاستعانةِ كعَمِلت وبالقَدُومِ ، لأنَّ المعنى: أقرأ مستعينًا باللهِ))[105].

أمّا المُحدثون فيرى الأستاذُ الدكتورُ فضل حسن عبَّاس أنَّ إفادةَ الباءِ لمعنى السببيةِ لا يستقسم ، ومُرحجًا قول المُفسرينَ بإفادتها لمعنى(الاستعانة والتلبس)[106] ، وهو الرأيُ الأرجحُ لدينا ؛ للاستعانةِ باسمِ اللهِ ، بفعلٍ مُضمرٍ تقديرهُ(استعينُ باللهِ) ، فعندما نذكرُ(بسم الله) أي: نستعينُ باللهِ ، ولا يكونُ السببُ هو الدافعُ للقيامِ بالفعلِ كالقيام بالتلاوة أو البدء بأي عملٍ آخرٍ، وهناكَ تفصيلات وتأويلات وتقديرات كُثر في هذهِ المسألة سأكتفي بما ذكرتُ كيما أرهقها بالحشو وتشتيتُ ذهن القاريء.

نتائجُ البحثُ

- ❖ لم يقفُ النحويون على حدّ صريحٍ لمصطلحِ(الزّعم) ، سوى السيرافيّ ، إذ يرى اقترانهُ باعتقاد أَو مذهب ، وأنكرَ دلالةِ الزعمُ على معنى القولِ المحض ؛ وأَنْ كان كذلكَ ؛ لُحكي ما بعدهُ ولم يُنصبْ.
- ❖ لكن يمكنُ خروج مُصطلحُ(الزعم) وفق المُستوى اللغويّ إلى دلالاتٍ مُتعددة منها: القولُ الكاذب ، أو الصادق ، والمشكوك فيهِ ، أو نقلُ القول كما هو ، أو الظن ، وغيرها من المعاني التي تجعلهُ قسيمًا للمُشترك اللفظي ، والأضداد.
- ❖ بيّنتْ الدراسةُ أنَّ هناكَ مسوغات لإطلاق النحويّين مُصطلح(الزّعم) منها: أدلة الاستشهاد النحويّة ، كـ(السّماع وصورهُ كالاستشهادِ بالقرآنِ الكريم ، والحديثُ النبوي الشريف ، والقراءات ، وكلامِ العربِ – شعرًا ونثرًا–) ، والقياسُ ، والمعنى ، وغير ذلكَ ، عِبرَ الاستدلال على ذلكَ عِبرَ النصوصِ الدالةُ عليهِ.
- ❖ نرى أنَّ دراسةَ مُصطلحَ الزّعمِ بدلالاتهِ المتعدّدة وشهرة استعمالاته التي يخرجُ إليها يسهمُ في زيادةِ الثراءِ اللغويّ والجمالي للغةِ العربيّة ثرية الأصلِ ، من ذلكَ يمكن وصفه بالظاهرةِ.
- ❖ دلالةُ مُصطلحُ(الزّعم) على(الادّعاء) ، أو قيام عالم بنقلِ رأي آخر ليس إلاّ من دونِ بيان وجهةِ نظرهُ سواء بالموافقةِ أو بالرفضِ في مسألة نحوية مُعينة ، نحو: تزعيم السمينِ الحلبيّ لبعضِ النحويّينَ الذين عدّوا(هاؤم) مُركبةً من(ها) و(أمُوا) من دون إبداء رأيهُ في ذلكَ ، وورودَ التزعيم عندَ غيرهِ على هذهِ الشاكله بكثرة.
- ❖ توصلتْ الدراسةُ إلى أنَّ المُراد من تزعيم سيبويهِ للخليلِ وليونس لا يخرجُ في الأغلبِ عن دائرةِ القول(المُحقق)[107].

وفي الختامِ يبقى هذا العمل بشري لا يخلو من النقص والزلل أو يرتقي للكمالِ ، فالكمالُ للخالقِ المنفردُ بكلِ جمالٍ وكمالٍ ... وبعد: فإنْ وفِقتُ في ذلكَ فبتسديدٍ منهُ تعالى اسمهُ ، وذلكَ أملي ، وإنْ قصرتُ فحسبي أنّي حاولتُ.

الهوامش

(1) تهذيب اللغة:94/2.

([2]) يُنظرُ: لسان العرب:264/12.

([3]) تاج العروس من جواهر القاموس:458/37.

([4]) شرح كتاب سيبويهِ:453/1.

([5]) يُنظرُ: شرح ألفية ابن مالك:11/42، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك:354/1.

([6]) الكتاب:28/3.

([7]) يُنظرُ: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:232 وما بعدها.

([8]) يُنظرُ: اللمع في العربية:91.

([9]) يُنظرُ: حروف المعاني في العربيّة بين البنية والوظيفة(دراسة في كتاب الإنصاف): رسالة ماجستير:33.

([10]) الكتاب:43/3.

([11]) ديوانهُ:8.

([12]) مغني اللبيب في كتب الأعاريب:215.

([13]) شرح أبيات مغني اللبيب:22/4.

([14]) معاني القرآن(للأخفش):132/1 ، يُنظرُ: الموسوعة القرآنية(خصائص السور):205/1.

([15]) يُنظرُ: الأصول في النحو:168/2.

([16]) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:105/4 ، يُنظرُ: معاني القرآن(للأخفش):132/1.

([17]) يُنظرُ: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك:86/1.

([18]) يُنظرُ: جامع الدروس العربيّة:218/3.

([19]) يُنظرُ: مقاييس اللغة:86/5.

([20]) الكتاب:104/3.

([21]) يُنظرُ: المُقتضب:83.

([22]) الكتاب:398/3 ، 399.

([23]) يُنظرُ: شرح كتاب سيبويه:498/3.

([24]) معاني القرآن وإعرابه:395/3 ، ويُنظرُ: الأصول في النحو:423/1 ، وشرح كتاب سيبويهِ:237/4.

([25]) الجنى الداني في حروف المعاني:57 ، ويُنظرُ: شرح المفصل(لابن يعيش):492/4 ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:743/2 ، والتبيان في تفسير غريب القرآن:199.

([26]) الجنى الداني في حروف المعاني:57 ، ويُنظرُ: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:479/2.

([27]) يُنظرُ: شرح المُقدِمة المُحسبة:239/1 – 241 ، وأسرار العربيّة:277 ، واللباب في علل البناء والإعراب:376/1 ، ورصف المباني:172.

([28]) البحرُ المحيط في التفسير:304/6 ، ويُنظرُ: نتائجُ الفكر في النَّحو للسُّهَيليّ:141 ، والدرُ المصون في علومِ الكتابِ المكنون:528/6 ، واللبابُ في علوم الكتاب:165/11.

([29]) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك:236 ، ويُنظرُ: ظاهرة الزعم النحوي عند أبي حيّان الأندلسيّ:179 ، 180(رسالة ماجستير).

([30]) البحر المحيط في التفسير: 300/6.

([31]) يُنظرُ: الموجز في قواعد اللغة العربيّة:330.

([32]) يُنظرُ: شرح ألفية ابن مالك:68/10.

([33]) إعراب القرآن وبيانه(محي الدّين درويش):379/8.

([34]) يُنظرُ: الكتاب:286/2 ، والأصول في النحو:305/1 ، ومعاني النحو:385/1.

([35]) يُنظرُ: معاني القرآن(للفراء):244 ، 245.

([36]) يُنظرُ: شرح المُفصل(لابن يعيش):64/8 ، والكناش في فني النحو والصرف:209/2.

([37]) البرهان في علوم القرآن للإمام الحَوفيّ(أطروحة دكتوراه):140.

([38]) البرهانُ في علومِ القرآن(للزركشي): 72/3 ، ويُنظرُ: التَّفْسِيرُ البَسِيْط:415/12 ، والبرهان في علوم القرآن للإمام الحَوفيّ:140.

([39]) يُنظرُ: الأصول في النحو:63/2.

([40]) يُنظرُ: حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي:152/4.

([41]) يُنظرُ: توجيه اللمع:142.

([42]) لأبي ذؤيب الهذلي ، يُنظرُ: شرح التسهيل المسمى«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»:2942/6 ، والنحو الوافي:589/2.

([43]) يُنظرُ: أدب الكاتب:515.

([44]) يُنظرُ: المُحتَسب:114 ، 115 .

([45]) يُنظرُ: الجمل في النحو:115.

([46]) الكتاب:26/2.

([47]) يُنظرُ: الأصول في النحو:260/2.

([48]) شرح كتاب سيبويهِ:323/1.

([49]) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:99/7 ، ويُنظرُ: سر صناعة الإعراب:146/1.

([50]) يُنظرُ: خزانة الأدب:359/8 ، والإبانةُ في اللغةِ العربيّة:306/1.

([51]) شرح أبيات مغني اللبيب:354/2.

([52]) سر صناعة الإعراب:291/1.

([53]) الجنى الداني في حروف المعاني:483 ، ويُنظرُ: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:232.

([54]) الكتاب:116/3 ، يُنظرُ: التعليقة على كتاب سيبويه:225/2.

([55]) البديع في علم العربية:615/1 ، ويُنظرُ: المدارس النحوية(شوقي ضيف):231 ، 260.

([56]) ارتشاف الضرب من لسان العرب:1714/4.

([57]) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:272/11.

([58]) تقويم اللسانين:187، ويُنظرُ: المفصل في صنعة الإعراب:224.

([59]) يُنظرُ: الأصول في النحو:178/3 ، وشرح كتاب سيبويهِ:110/5.

([60]) الكتاب:234/4،233.

([61]) إعراب القرآن(للنحاس):302/2 ، ويُنظرُ: تهذيب اللغة:87/14.

([62]) يُنظرُ: المفردات في غريب القرآن:739.

([63]) شرح تسهيل الفوائد:136/1.

([64]) يُنظرُ: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:182/2.

([65]) يُنظرُ: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:384/1.

([66]) يُنظرُ: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالكٍ: ١/ ١٢٠ ، وشرح تسهيل الفوائد:136/1.

([67]) يُنظرُ: شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»:485/1.

([68]) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك):337/1.

([69]) يُنظرُ: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:384/5 ، ومعاني النحو: 216/2.

([70]) يُنظرُ: الكناش في فني النحو والصرف:224/1.

([71]) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك):376/5.

([72]) الكتاب:225/2، 226.

([73]) المقتضب:268/4 ، 275 ، وينظرُ: شرح كتاب سيبويه(للرمانيّ):190 ، 191 ، المفصل في صنعة الإعراب:68.

([74]) يُنظرُ: الإنصاف في مسائل الخلاف بينَ النحويّنَ: البصريّينَ والكوفيّينَ:300/1(المسألة 52).

([75]) يُنظرُ: المصدرُ نفسهُ:1/ 301(المسألة 52).، واللباب في علل البناء والإعراب:343/1.

([76]) يُنظرُ: شرح المفصل(لابن يعيش):358/1.

([77]) يُنظرُ: العين:102/4.

([78]) الكتاب:354/2.

([79]) المصدر نفسهُ:354/2 ، ويُنظرُ: المُقتضب:127/2.

([80]) يُنظرُ: الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية:71/4.

([81]) يُنظرُ: تفسير الماتريديّ(تأويلات أهل السنة):180/10 ، وحروف المعاني والصفات:73.

([82]) البحر المحيط في التفسير:10/ 253.

([83]) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:433/10.

([84]) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير:374/4.

([85]) يُنظرُ: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك:302/2 ، وجامع الدروس العربيّة:157/1 ، ومختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب:132.

([86]) يُنظرُ: لسان العربِ:85/3.

([87]) يُنظرُ: مُعجم الحروف(المعنى، المبنى، الاعراب):197.

([88]) يُنظرُ: المُقتصب:32/2.

([89]) شرح كتاب سيبويه:31/1 ، يُنظرُ: علل النحو:143 ، وشرح المقدمة المحسبة:271/1 ، والبديع في علم العربية:592/1.

([90]) يُنظرُ: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريينَ والكوفيينَ:532/2(المسألة:92).

([91]) المصدر نفسهُ:533/2 ، يُنظرُ: شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»:202/1.

([92]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:184.

([93]) المصدر نفسهُ: 185 ، ويُنظرُ: المفصل في صنعة الإعراب:397 ، 435.

([94]) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:595/2.

([95]) من تاريخ النحو العربيّ:79.

([96]) يُنظرُ: شرح الأجرومية(للأسمريّ):30 ، ومعاني النحو:416/4 ،

([97]) يُنظرُ: الكتاب:165/3.

([98]) يُنظرُ: المُقتضب:39/1 ،

([99]) الكشف والبيان عن تفسير القرآن:92/1.

([100]) مفاتيح الغيب(التفسير الكبير):23/1 ،

([101]) معاني القرآن وإعرابه:41/1.

([102]) نهاية المطلب في دراية المذهب:295/18.

([103]) نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي:43.

([104]) البحر المحيط في التفسير:29/1 ، ويُنظرُ: المفصل في صنعة الإعراب:282.

([105]) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:14/1.

([106]) التفسير والمفسرون أساسياته واتجاهاته ومناهجه في العصر الحديث:314/3.

([107]) الكتاب:354/2.

المصادر والمراجع

1- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١م.

2- لسان العرب: جمال الدين ابن منظور الأنصاري(ت ٧١١هـ) ، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويينَ ، الناشر: دار صادر – بيروت ، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ.

3- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، إبراهيم مصطفى ، أحمد الزيات ، حامد عبد القادر ، محمد النجار ، الناشر: دار الدعوة.

4- تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي(ت ١٢٠٥هـ) ، تحقيق: مجموعة من المحققينَ ، الناشر: دار الهداية.

5- المُحرر الوجيز في تفسيرِ الكتاب العزيز: أبو محمد بن تمام بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢هـ.

6- المواهبُ الرحمانيةُ لطلاب الأجرومية: لأبي بكر بن إسماعيل الشنواني(1019هـ) ، وميمونة بنت أحمد ، تحقيق ، أحمد بن محمد العضيب، الرياض ، السعودية ، عام الطبع: 1416هـ – 1990م.

7- شرح ألفية ابن مالك: محمد بن صالح بن محمد العثيمين(ت١٤٢١هـ) ، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.

8- الكتابُ ، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقبُ سيبويهِ(ت180هـ) تحقيق: عبد السّلام محمد هارون ، الناشر: مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

9- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ) ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

10- حروف المعاني والصفات ، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي(ت ٣٣٧هـ) تحقيق: علي توفيق الحمد ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

11- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق: فائز فارس ، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.

12- رصف المباني في شرح حروف المعاني: للإمام أحمد بن عبد النور المالقي(ت702هـ) تحقيق: أحمد محمد الخراط ، الناشلر: مطبوعات مجمع اللغة العربية ، بدمشق ، الطبعة الثانية.
13- ديوان امرِئ القيس : امْرُىء القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (ت545) ، الناشـــر: دار المعرفة – بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.
14- شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر بن عمر البغدادي(١٠٩٣ هـ) ، تحقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق ، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت ، الطبعة: الثانية ، عام النشر: عدة سنوات: ١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ.
15- معاني القرآن للأخفش: أبو الحسن البصري، المعروف بالأخفش الأوسط ، تحقيق: الدكتورة هدى محمود ، الناشر: مكتبة الخانجي ، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م.
16- الموسـوعة القرآنية(خصـائص السـور): جعفر شـرف الدين ، تحقيق: عبد العزيز بن عثمان التويجزي ، الناشـر: دار التقريب بين المذاهب الإسلامية – بيروت ، الطبعة: الأولى – ١٤٢٠هـ.
17- الانتصار لسيبويه على المبرد: أحمد بن محمد بن ولاد التميمي(ت ٣٣٢ هـ) ، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.
18- الحجة للقراء السبعة: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي (تت٣٧٧هـــ) ، تحقيق: بدر الدين قهوجي ، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح ، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق ، بيروت الطبعة: الثانية ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م
19- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت ٣٩٢هـــ) ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ، الطبعة: الأولى: ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
20- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق: د. حسن هنداوي ، الطبعة الاولى ، الناشر: دار القلم.
21- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ، أبو العرفان الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
22- جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني(ت ١٣٦٤هـ) ، الناشر: المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
23- معاني النحو ، د. فاضـل صـالح السـامرائي ، الناشـر: دار الفكر للطباعة والنشـر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
24- المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس ، المعروف بالمبرّد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة ، الناشر: عالم الكتب– بيروت.
25- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن عليّ المرادي المصري (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق: د فخر الدين قباوة ، الأستاذ محمد نديم فاضل ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـــ - ١٩٩٢م.
26- شرح كتاب سيبويه: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني(ت ٣٨٤ هـ) ، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، الناشر: الرياض ، المملكة العربية السعودية ، عام: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

27- شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ، أبو البقاء ، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ) ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

28- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين بن عليّ المرادي المصري المالكي(ت ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر ، الناشر : دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

29- التبيان في تفسير غريب القرآن: أحمد بن محمد بن عماد الدين بن علي، أبو العباس، شهاب الدين، ابن الهائم (ت ٨١٥هـ) ، تحقيق: د ضاحي عبد الباقي محمد ، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت ، الطبعة: الأولى – ١٤٢٣هـ.

30- شرح المقدمة المحسبة ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ(ت ٤٦٩ هـ) ، تحقيق: خالد عبد الكريم ، الناشر: المطبعة العصرية – الكويت ، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧م.

31- أسرار العربية ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري(ت ٥٧٧هـ) ، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

32- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء بن عبد الله العكبري البغدادي، ت٦١٦هـ ، تحقيق: د. عبد الإله النبهان ، الناشر: دار الفكر – دمشق الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

33- البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق: صدقي محمد جميل ، الناشر: دار الفكر – بيروت الطبعة: بلا ، ١٤٢٠هـ.

34- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيليّ (ت ٥٨١هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى: ١٤١٢ – ١٩٩٢م.

35- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو شهاب الدين، عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) ، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط ، الناشر: دار القلم ، دمشق.

36- اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

37- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: أبو حيان الأندلسيّ ، الطبعة الأولى ، بلد النشر: أميركا ، دار أضواء السلف ، 1947م.

38- المُوجز في قواعد اللغة العربية: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني(ت ١٤١٧هـ) ، الناشر: دار الفكر – بيروت – لبنان ، الطبعة : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

39- شرح ألفية ابن مالك: أبو عبد الله ، أحمد بن عمر الحازمي ، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي http://alhazme.net [الكتاب مُرقم آليًا، ورقم الجزء هو رقم الدرس – ١٣٨ درسًا].

40- إعراب القرآن وبيانهُ: محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش(ت ١٤٠٣ هـ) ، الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية ، دار اليمامة – دمشق – بيروت ، دار ابن كثير – دمشق – بيروت ، الطبعة: الرابعة، ١٤١٥هـ.

41- الكناش في فني النحو والصرف : أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ) ، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام ، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ، عام النشر: ٢٠٠٠م.

42- البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي(ت ٧٩٤هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧م ، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.

43- التَّفْسِيرُ البَسِيْط: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ) ، الناشر: عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

44- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة(عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي): شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت١٠٦٩هـ) ، دار النشر: دار صادر – بيروت.

45- توجيه اللمع(شرح كتاب اللمع) : أحمد بن الحسين بن الخباز ، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر ، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية ، الطبعة: الثانية ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

46- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش ، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.

47- النحو الوافي: النحو الوافي ، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ) ، الناشر: دار المعارف ، الطبعة الخامسة عشرة.

48- أدب الكاتب (أو) أدب الكُتّاب: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت ٢٧٦هـ) ، تحقيق: محمد الدالي ، الناشر: مؤسسة الرسالة.

49- الجمل في النحو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري(ت ١٧٠هـ) ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، الطبعة: الخامسة ، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

50- حروف المعاني والصفات ، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، أبو القاسم(ت ٣٣٧هـ) تحقيق: علي توفيق الحمد ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

51- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠ هـ) ، تحقيق: مجموعة محققينَ ، د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون ، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

52- غريب القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت ٢٧٦هـ) ، تحقيق: أحمد صقر ، الناشر: دار الكتب العلمية ، السنة: ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م.

53- خزانة الأدب وغاية الأرب: ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري(ت ٨٣٧هـ) ، تحقيق: عصام شقيو ، الناشر: دار ومكتبة الهلال ، بيروت، دار البحار ، بيروت ، الطبعة: الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤م.

54- الإبانة في اللغة العربية: سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري ، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة ، د. نصرت عبد الرحمن – د. صلاح جرار – د. محمد حسن عواد – د. جاسر أبو صفية ، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط – سلطنة عمان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

55- شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ - ١٠٩٣ هـ) ، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق ، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت ، الطبعة: (جـ ١ - ٤) الثانية، (جـ ٥ - ٨ الأولى) ، عام النشر: عدة سنوات: ١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ.

56- التعليقة على كتاب سيبويه: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ات ٣٧٧هـ) ، تحقق: د. عوض بن حمد القوزي(الأستاذ المشارك بكلية الآداب) ، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

57- البديع في علم العربية ، مجد الدين أبو السعادات المبارك ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) ، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين ، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

58- المدارس النحوية: أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت١٤٢٦هـ) ، الناشر: دار المعارف.

59- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيقٌ وشرحٌ ودراسةٌ: رجب عثمان محمد ، مراجعة: رمضان عبد التواب ، الناشر: مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة: الأولى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

60- تقويم اللسانين: محمد تقي الدين الهلالي ، الناشر: مكتبة المعارف ، الطبعة: الأولى ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م.

61- المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ) تحقيق: د. علي بو ملحم ، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

62- شرح تسهيل الفوائد ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة: الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

63- القاموس المحيط : مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي(ت ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة ، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي ، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثامنة: ١٤٢٦هـ ، ٢٠٠٥ م.

64- إعراب القرآن ، أبو جعفر النَّحَّاس ، المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ) ، وضع حواشيه وعلّق عليهِ: عبد المنعم خليل إبراهيم ، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

65- المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت ٥٠٢هـ) ، تحقيق: صفوان عدنان الداودي ، الناشر: دار القلم ، الدار الشامية – دمشق بيروت ، الطبعة: الأولى – ١٤١٢هـ.

66- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة: - ، عدد الأجزاء :4.

67- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠ هـ) ، تحقيق: مجموعة محققينَ ، د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون ، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

68- رسالة الحدود: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي(ت ٣٨٤هـ) ، تحقيق: إبراهيم السامرائي ، الناشر: دار الفكر – عمان.

69- شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية:(رسالة

70- شرح كتاب سيبويه: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني(ت ٣٨٤ هـــ) ، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، الناشر: الرياض ، المملكة العربية السعودية ، عام: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

71- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، عبد الرحمن بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ، الناشر: المكتبة العصرية ، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

72- الأزهارُ الصافية في شرح المقدمة الكافية(شرح كافية ابن الحاجب في النحو) للإمام المؤيد يحيى بن حمزة العلويّ اليمنيّ(ت749هـ) ، تحقيق وتعليق: أ. د. شريف عبد الكريم النّجار ، أ. د. عليّ محمد أحمد الشّهري ، الناشر: دار السّلام ، للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، دار عمار، الطبعة الأولى ، 1444هـ ، 2023م.

73- تفسير الماتريدي(تأويلات أهل السنة): محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (ت ٣٣٣هـــ) ، تحقيق: د. مجدي باسلوم ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.

74- الســراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير ، شــمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ) ، الناشر: مطبعة بولاق (الأميرية) ، القاهرة ، عام النشر: ١٢٨٥هـ.

75- جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني(ت ١٣٦٤هـ) ، الناشر: المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

76- مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب: محمد بن صالح بن محمد العثيمين(ت ١٤٢١هـــ) ، الناشر: مكتبة الرشد ، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ.

77- مُعجم الحروف(المعنى، المبنى، الاعراب):197 ، دار أسامة ، عمان الأُردن ، الطبعة الأولى، 2011م.

78- علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق(ت ٣٨١هـــ) تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش ، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض ، السعودية ، الطبعة: الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

79- شرح المقدمة المحسبة ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ(ت ٤٦٩ هـ) ، تحقيق: خالد عبد الكريم ، الناشر: المطبعة العصرية - الكويت ، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧م.

80- البديع في علم العربية ، مجد الدين أبو السعادات المبارك ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـــ) ، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين ، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

81- من تاريخ النحو العربي: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني(ت ١٤١٧هـ) ، الناشر: مكتبة الفلاح.

82- شـرح الأجرومية: أبو مُحمَّدٍ، صــالحُ بنُ مُحمَّدٍ بنِ حسـنٍ آلُ عُمَيِّرٍ، الأسـمريُّ، القحْطانيُّ ، الكتاب مرقم آليا ، المكتبة الشاملة.

83- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة: الرابعة.

84- معاني القرآن وإعرابهُ: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفرّاء ، تحقيق: أحمد يوســف النجاتي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل الشلبيّ ، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر ، الطبعة: الأولى.

85- الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي(ت ٤٢٧ هـ) ، أشرف على إخراجه: د. صلاح عثمان ، د. حسن الغزالي، أ. د. زيد مهارش، أ. د. أمين باشه ، تحقيق: عدد من الباحثينَ ، الناشر: دار التفسير، جدة - المملكة العربيّة السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥م.

86- مفاتيح الغيب(التفسير الكبير): أبو عبد الله محمد بن عمر الملقب بفخر الدين الرازيّ خطيب الري (ت٦٠٦هـ) ، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت ، الطبعة: الثالثة ،١٤٢٠ هـ.

87- معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ) تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي ، الناشر: عالم الكتب – بيروت ، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

88- نهاية المطلب في دراية المذهب: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ، الملقب بإمام الحرمين(ت ٤٧٨هـ) ، حققه وصنع فهارسه: أ. د. عبد العظيم محمود الدّيب ، الناشر: دار المنهاج ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

89- نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السُّهيليّ (ت ٥٨١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى: ١٤١٢ – ١٩٩٢م.

90- التفسير والمفسرون أساسياته واتجاهاته ومناهجه في العصر الحديث: الأستاذ الدكتور فضل حسن عبَّاس ، الناشر: دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن ، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م.

الرسائل والأطاريح

1- الزعم النحوي عند أبي حيّان الأندلسيّ:(رسالة ماجستير): مهديّ خزعل مغير الزهيريّ ، جامعة ديالى ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، قسم اللغة العربية ، بأشراف الدكتور وليد نهاد الجنابي ، 4014م.

2- حروفُ المعاني في العربيّة بينَ البنيةِ والوظيفةِ – دراسةٌ في كتابِ الإنصافِ – (مذكرة ماستر) ، إعداد الطالبة: ريمة حمشة ، جامعة محمد خضير بسكرة ، كلية الآداب واللغات ، قسم اللغة العربية ، السنة الجامعية: 2018-2019م.

3- البرهان في علوم القرآن للإمام الحَوفيّ – سورة يوسف دارسة وتحقيقًا: علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحوفي(ت ٤٣٠ هـ) (رسالة: دكتوراه في التفسير وعلوم القرآن) ، الباحث: إبراهيم عناني عطية عناني ، إشراف: السيد سيد أحمد نجم ، الجامعة: جامعة المدينة العالمية – كلية العلوم الإسلامية قسم القرآن الكريم وعلومه، ماليزيا ، العام الجامعي: ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥م.

البحوث والمجلات

-حقيقةُ الزّعم في كتاب سيبويهِ ، الدكتور سعود بن عبد العزيز الحنين ، قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربيّة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.